

## أحكام القرآن

@ 291 @ الصداق وآلت الحال إلى أن المتعة لم يبين ا [ سبحانه وتعالى وجوبها إلا لمطلقة قبل المسيس والفرض وأما من طلقت وقد فرض لها فلها قبل المسيس نصف الفرض ولها بعد المسيس جميع الفرض أو مهر مثلها .

والحكمة في ذلك أن ا [ سبحانه وتعالى قابل المسيس بالمهر الواجب ونصفه بالطلاق قبل المسيس لما لحق الزوجة من رخص العقد ووصم الحل الحاصل للزوج بالعقد فإذا طلقها قبل المسيس والفرض ألزمه ا [ المتعة كفوًا لهذا المعنى ولهذا اختلف العلماء في وجوب المتعة فمنهم من رأها واجبة لظاهر الأمر بها وللمعنى الذي أبرزناه من الحكمة فيها . وقال علماؤنا ليست بواجبة لوجهين .

أحدهما أن ا [ تعالى لم يقدرها وإنما وكلها إلى اجتهاد المقدر وهذا ضعيف فإن ا [ تعالى قد وكل التقدير في النفقة إلى الاجتهاد وهي واجبة فقال ( ! . ) !

الثاني أن ا [ تعالى قال فيها ( ! ! ) حقا على المتقين ولو كانت واجبة لأطلقها على الخلق أجمعين فتعليقها بالإحسان وليس بواجب وبالتقوى وهو معنى خفي دل على أنها استحباب يؤكد أنه قال تعالى في العفو عن الصداق ( ! ! ) [ البقرة 237 ] فأضافه إلى التقوى وليس بواجب وذلك أن للتقوى أقساما بينهاها في كتب الفقهاء ومنها واجب ومنها ما ليس بواجب فلينظر هنالك .

فإن قيل فقد قال تعالى ( ! ! ) [ البقرة 241 ] فذكرها لكل مطلقة . قلنا عنه جوابان .

أحدهما أن المتاع هو كل ما ينتفع به فمن كان لها مهر فمتاعها مهرها ومن لم يكن لها مهر فمتاعها ما تقدم